

زاوية حارة



فيصل الصوفي

في التقرير.. الإصلاح محارب

المبعوث الدولي إلى اليمن جمال بنعمر أشار لأول مرة إلى طرفي الحرب في عمران، وهما الحوثيون وحزب الإصلاح، وذلك في تقريره الأخير الذي قدمه لجلسة مجلس الأمن الدولي الجمعة الماضية، بعد أن كان بنعمر يسمي أحد طرفي الحرب من قبل، وهو الحوثيون.. ويبدو أن الوقائع على الأرض، ولقاءاته مع الرئيس، والحوثيين، والإصلاحيين، وأطراف أخرى، إضافة إلى معلومات يحصل عليها من فريقه المساعد الذي يرصد مجريات أحداث العنف وأطرافها، إضافة إلى الحقيقة المشهورة وهي أن الإصلاح سيطر على أسلحة معسكرات في الجوف وحفاظة صنعاء والبيضاء، ويافع، وغيرها.. كل هذه أجبرت (جمال بنعمر) على الاعتراف بأن حزب الإصلاح وشركاءه القبليين والعسكريين "مجموعات مسلحة".

لقد ذكر بن عمر أنه أحاط مجلس الأمن بتطورات الوضع في عمران، حيث يتقاتل الحوثيون، ومجموعات مسلحة أخرى (في إشارة إلى حزب الإصلاح وشركائه القبليين والعسكريين)، وأنه أطلع المجلس على بعض العوامل التي قد تؤثر سلباً على العملية الانتقالية، كما أكد للمجلس الحاجة إلى مسار سياسي في الشمال يجعل الهدنة بين الحوثيين والمجموعات المسلحة الأخرى (في إشارة إلى حزب الإصلاح وشركائه القبليين والعسكريين)، مستديمة، وهذا المسار السياسي، يضع خطة سلام عبر مفاوضات مباشرة بين الحوثيين والإصلاح، وأكد للمجلس ضرورة نزع واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الأطراف والجماعات والأحزاب والأفراد التي نهب، أو تم الاستيلاء عليها، وهي ملك للدولة على المستوى الوطني، وفي وقت زمني محدد وموحد.. وقد ربط بنعمر بين حروب الحوثيين وحزب الإصلاح في الشمال، وبين ما يحدث في الجنوب، حيث قال إنه سلسل الضوء، على الوضع في الجنوب، وتطرق إلى أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ما يزال يشكل تهديداً جدياً وخطيراً جداً.. وقد أشرنا في وقت سابق إلى أن إشعال الحرب في عمران كان مقصوداً من قبل طرف معروف، بهدف إشغال الرئيس في معركة إضافية تشغله عن مواصلة الحرب على الإرهاب، وقد أكد رئيس الجمهورية ذلك أثناء لقائه الوزير البريطاني آلن دنكن، عندما قال:

إن "مشاغل" كثيرة هنا وهناك، حولت الاهتمام بعيداً عن محاربة الإرهاب في أبين وشبوة، وتسببت في عدم استكمال هذه المهمة.. كما أن إشارة المبعوث الأممي إلى حزب الإصلاح بوصفه أحد طرفي الحرب في الشمال، يدعها قول الرئيس بأن هناك اتفاقات مبرمة بشأن الحرب في محافظة عمران، وعلى "جميع الأطراف" الالتزام بها، وإن ما جرى ويجري في محافظة عمران من تحركات ومواجهات تقوم بها أطراف الحرب لا بد من الوقوف أمامها بحزم ولا يجوز توسيع المواجهة.

يجعل تلك الاتفاقات مجرد حبر على ورق لعدم الشعور بالمسئولية بالمصالح العامة للدولة، ولا أريد أن أقول أكثر من ذلك..

ولئن كان المغترب اليمني قد ذكرني بما قاله ذلك المسئول غير اليمني الذي لمست حرصه على ضرورة تفعيل بنود كل اتفاق يبرمه اليمن مع الغير لصالح اليمن وجلب المصالح التي تعزز القدرات والامكانيات اليمنية فإن الحالة التي برزت عقب الفوضى الكارثية في 2011م قد عملت على تعميق الفارق بين الشعب ومصالحه والمسئولين الجدد الذين يراهنون بجدارة بالغة على اهتمامهم بالمصالح الخاصة جداً والطلاق البائن للمصالح العامة للدولة من قبلهم.. الأمر الذي يجعلني أخاطب العقول المستنيرة وأصحاب الضمائر الحية بضرورة الوقوف أمام مصالح البلاد والعباد والشعور بأمانة المسئولية والكف عن التفكير بالمصالح الخاصة والعمل على الخروج إلى آفاق المستقبل لإنهاء حالة البون الشاسع بين الصالح العام والخاص، وليلدرك الجميع أن بناء الدولة اليمنية القوية لا يتم إلا من خلال التفكير في المصالح العامة والكلية لليمن بإذن الله.

وكذلك ضرب أنابيب النفط والغاز وقطع الطرقات وإثارة الفوضى في عموم المحافظات ومنها المحافظات الجنوبية والشرقية وغيرها من المشاهد والمآسي التي تقوم بها عناصر الإصلاح الإخوانية وبدعم وتمويل خارجي.. واليوم وما نشرته صحيفة «الميثاق» في عددها الأسبوع المنصرم نقلاً عن مصادر سياسية (بوجود مخطط إخواني يستهدف التخلص من قيادة المؤتمر الشعبي للاستيلاء على السلطة).. المخطط ليس بجديد ولكن الأمر يتطلب المزيد من اليقظة كما دعت إلى ذلك قيادة المؤتمر الشعبي وطالبت بتغليب الحكمة في التعامل مع المخطط الإخواني وذلك ليس خوفاً لأن الشعب كله يقف خلف المؤتمر، بل لتفويت الفرصة أمام جماعة الإخوان في إشعال حرب أهلية يتمنون قيامها في ظل غياب الدولة والحكومة وتزايد الانقلابات الأمني.

ولا ننسى هنا أن إغلاق قناة «اليمن اليوم» ومحاصرة جامع «الصالح» ماهو إلا جزء من هذا المخطط الإخواني الذي لن يرى النور طالما أن قيادة المؤتمر وفي المقدمة الزعيم علي عبدالله صالح.

ما بعد تجدد المواجهات في عمران

المحافظة وقوداً لحروب عبثية يحصدون ثمارها.. نقول اليوم وبعد أن كان طرفاً الصراع قد توصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، النافذون الذين فقدوا امبراطوريتهم في عمران لا يريدون لبناء هذه المحافظة أن ينعموا بالأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية بعد سقوط الظلم وأعدائه.. اليوم تقع على الدولة مسئولية كبيرة في ترسيخ الأمن والاستقرار وتثبيت وقف إطلاق النار ونزع أسلحة الميليشيات بكل أنواعها وإن تفرض الدولة هيبتها وتطبيق سيادة القانون على الجميع.. هل سيعمل الرئيس على وقف عبث الميليشيات بأمن واستقرار عمران وسيضع حداً لغطر ستهم انقاذاً للأرواح التي تزهق والأسر طغيان وجبروت للمشاغ والقيادة الذين طغوا وبغوا واستجبروا ضد المواطنين المحرومين من أبسط الخدمات في التعليم والصحة ومشاريح المياه والكهرباء والاتصالات وفرص العمل والحياة الحرة السعيدة، فقد جعلوا من أبناء



المغتربون والمصالح الوطنية

د. علي العثري

تحسين العلاقات الثنائية مع دول المهجر وكيفية الاستفادة من البروتوكولات والاتفاقات التي وقعت وأعطت أبناء اليمن في تلك البلدان بعض الامتيازات، والأكثر من ذلك أن الوعي المعرفي لديهم قد رسخ لدي صدق ما قاله لي أحد المسئولين أثناء إجراء دراسة ميدانية لمعرفة حجم علاقات الجمهورية اليمنية بتلك الدول، ففي حوار موضوعي ألقى بالألزمة على الجهات اليمنية المعنية بمتابعة بنود الاتفاقات حيث لا تصر تلك الجهات على الاستفادة الكلية من كل نص، وقال بالحرف الواحد: أن المسئولين اليمنيين هم من



احذروا مخططات الإخوان

إقبال علي عبدالله

حزب الإصلاح من تحت الطاولة، ومروراً بعمليات الإقصاء من الوظائف التي يشغلها عناصر ينتمون للمؤتمر الشعبي وغيره من الأحزاب الأخرى واستبدالهم بعناصر «إخوانية» تابعين لحزب الإصلاح واستمرار مسلسل الاغتيالات وتفكيك الجيش وإضعاف جاهزية الأمن.. حتى وإن كان الأمر مستمرّاً أعمال التخريب وقطع كابلات الكهرباء وتغيب المشتقات النفطية لزيادة معاناة الناس وإيهاهم بأن هذا من فعل عناصر تتبع النظام السابق ويقصدون المؤتمر الشعبي العام، متعمدين بكذبهم هذا تغطية الحقائق التي بينت أن الفاعلين ينتمون لجماعة الإخوان..

عنواني ليس جديداً ولا مستغرباً على كل من يشاهد ويتابع المشهد السياسي والعالم في اليمن خاصة بعد الأزمة المفتعلة من قبل قيادة وعناصر حزب الإصلاح ومليشياتهم المسلحة عام 2011م والتي هدفت - حسب مخطط إقليمي ودولي معروف- إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة وبالفوضى في الميادين والشوارع بعموم المحافظات.. حتى وصل الأمر إلى الحادث الإرهابي في جامع النهدين الذي استهدف قيادة الدولة والمؤتمر الشعبي وعلى رأسها الزعيم علي عبدالله صالح.. غير أن الله تعالى أراد ما لم تكن العناصر الإرهابية المخربة والعدوانية تحلم به فأنقذ الزعيم ومعه عدد من كبار رجال الدولة وإن كانت الخسارة فادحة في استشهاد العزيز عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى والقيادي البارز في المؤتمر الشعبي.. حينها شرعت وكثبت مخدراً من مخطط عدواني متجدد لحزب الإصلاح للوصول إلى هدفهم في الاستيلاء على السلطة.. وهاهي الأيام والأشهر تهرن صحة ما حذرنا منه بدءاً من تشكيل حكومة الوفاق التي رأسها ومازال يرأسها العجوز باسندوة وتديرها القيادات الإخوانية في

تفجير الوضع في عمران بعد أن كان اتفاق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع أنصار الله والإخوان المسلمين ساري المفعول وبادرة خير باركتها القيادة السياسية والشعب سيقول إلى حرب طاحنة المنتصر فيها خسران حيث والدماء كلها يمنية، يبدو أن محاولة الإخوان المسلمين الزج بالجيش في دخول الحرب ضد أنصار الله بالوكالة لم تعد فاشلة.. لست مع الحروب وازالة الدماء أياً كانت مبرراتها وأهدافها لأن الحروب لا تورث إلا الدموع والتدمير العمران واستنزاف الموارد والأرواح.. الحرب الطاحنة التي أشعلها الإخوان دفاعاً عن مصالح أنية لم يحسبوا حسابها ولا النتائج الوخيمة لها أياً كانت مبرراتهم تأتي تمسكاً بشخصيات يرفضها المجتمع وهو ما جعل أبناء محافظة عمران يتمردون عليها ويستعينون بأنصار الله لمنازحتها واجتثاثها لاستعادة حريتهم والتخلص من حياة الأذل والاستبداد التي مارستها تلك الشخصيات بحقهم.. حقيقة أن بوادر الحرب تندرز بمزمنة ساقطة لمشروع الإخوان الأناني الباحثين عن ذاتهم على حساب المصلحة العليا للوطن والمواطن

يبدو أن هموم المغتربين خلال الفترة من 2011م وحتى اليوم لم تنل حيزاً كبيراً لدى الذين وصلوا إلى السلطة عبر الفوضى التدميرية بل ربما لأن الجدد على السلطة مغتربون عن الوطن وهمومه والشعب وآلامه ومشغولون جداً بمصالحهم الخاصة وبناء ذواتهم لأنهم لا يمتلكون رؤية متكاملة لبناء الدولة اليمنية الحديثة أو على أقل تقدير الحفاظ على كيان الدولة، بل إن التصرفات الفوغانية وغير المسئولة التي يفرزها واقع الحياة اليومية تعطي دلالات قطعية أنهم مغتربون عن الوطن وهاثمون في ذواتهم، الأمر الذي يثير الشفقة على المهووسين بالسلطة الذين لم يبقوا حجم أمانة المسئولية، ولم يفكروا في الأبعاد الاستراتيجية المختلفة المتعلقة ببناء الدولة ناهيك عن تفكيرهم في هموم المغتربين خارج حدود الدولة اليمنية الباحثين عن لقمة العيش الذين يشكلون رافداً حيوياً متجدداً من روافد الاقتصاد اليمني المنهك والمثقل بوجبات عشاق السلطة الجدد وأهوائهم المجنونة..

أن الجلوس مع أي من المغتربين خارج حدود البلاد والاستماع إلى أوجاعهم تجعلك تشعر أن



حمقى السياسة

علي عمر الصيعري

(حكى أن أحمقين تصاحبا في طريق.. فقال أحدهما للآخر: تعال نتمن على الله، فإن الطريق تقطع بالحديث.. فقال الأول: أنا أتمنى قطائع غنم أتنتفج بلبناغ وصفوها وقال الآخر: وأنا أتمنى قطائع ذئاب أرسلها على غنمك، حتى لا تترك منها شيئاً قال: ويحك، أهذا من حق الصحة وحرمة العشرة. فتصاحبا، وتخاصما واشتدت الخصومة حتى تماسكا بالإطواق.. ثم تراضيا على أساس أن أول من يطلع عليهما يكون حكماً بينهما.. فطلع عليهما شيخ بجمار عليه رقان من عسل.. فحدثا بحديثهما، فنزل بالرقين وفتحهما حتى سال العسل على التراب.. ثم قال: صَبَّ الله دمي مثل هذا العسل إن لم تكونا أحمقين)..

يذكرني حال الأحمقين في هذه الطرفة بحال أحزاب اللقاء المشترك وكذا حال مكونات الحراك الجنوبي، فالأولى، ومنذ أحداث 2011م إلى يومنا هذا وهي تضمثر الضغائن لبعضها بعضاً وقلما هذات أفعالهم ومكايدهم الداخلية وهذا منعكس بوضوح في خطابات قادتهم ووسائل إعلامهم، ومثلهم مكونات الحراك الجنوبي الذي لا يفتأ يفرخ بين الحين والآخر مكونات جديدة ويقوم مؤتمرات مزاجية في الداخل والخارج، وآخرها مؤتمر القاهرة ولقاءات عمان وموقف بعضهم من مؤسس الحراك نفسه العميد «النبوة» الذي اتخذ هو ومجموعته مؤخرًا موقفاً عقولانياً من المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.. هذا الحمق السياسي الذي هز صورة اليمن في المحافل الإقليمية والدولية وأعاق ولا يزال يعيق مخرجات التسوية السياسية التي نتعشم فيها انتشال اليمن من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي ترزأ تردباً يوماً عن يوم لا يصب إلا في مصلحة أعداء الوطن ووحدته وسيادته.

أما الاحمق الثالث فهو يعكس حال حزب الإصلاح الذي على الرغم من أنه يمتلك حصة الأسد من بين شركائه وسعى ويسعى إلى الاستحواذ على الحكم عن طريق ممارسة الإقصاء والتفرد بأكثر حصة من الحقائب الحكومية والسلطات المحلية، إلا أنه يصر على انعدام الأمن والاستقرار بخوض مليشياته المسلحة غمار حرب سابعة مع الحوثيين تصاحبها محاولات مستميتة لجر القوات المسلحة في حربه الشخصية والهاثما عن مهمتها الحالية المتمثلة في تخفيف مناجع الإرهاب التي استفحل خطرها في المحافظات الجنوبية، ناهيك عن احتضانه لبؤر الفساد في حكومة الوفاق الوطني.. بل والتستر على الفاسدين من النافذين وعلى الخارجين عن النظام والقانون ودأب إعلامه على إشعال الحرائق في كل مناسبة وغيره رافعا عصا شعاره الاحمق القائل (ليس معنا فهو ضنا) مستعينا بعلمائه ودعااته في تصدير الفتاوى الواحدة تلو الأخرى وآخرها فتوى الشيخ عبدالمجيد الزداني التي اعترض بها على مشروع الدستور الجديد، في الوقت الذي تحتاج فيه اليمن إلى اصطفاك وطني مسئول يكون في مقدمته الأحزاب السياسية الكبيرة، وعلى وجه الخصوص الموقعة على نصوص المبادرة الخليجية غير أن الحمق السياسي الذي لم يبرح بعد عقليات قادة ذلك الحزب وشركائه هو الخطر الذي يهدد التسوية السياسية ويعرقل مسارها وفوق هذا وذاك يثور ويهيج من جراء أبسط إشارة لفعاله ومواقفه غير السوية مثلما هو الموقف الذي اتخذته من المبعوث الأممي جمال بن عمر لمجرد اشارته في تقريره الذي قدمه لمجلس الأمن الدولي نهاية الأسبوع الماضي والذي ألمح فيه إلى تورط هذا الحزب في اشغال الحروب الداخلية ولا تزال موجة الهجوم الإعلامي قائمة في وسائل إعلامه.. هذا أن دل على شيء فإنما يدل على الحمق السياسي المترسخ في تلك العقليات التي تأتي أن تعرف أنها وبقية الأحزاب والمكونات السياسية والحزبية والمجتمعية في سفينة واحدة ومر بوطلة بمصير واحد لا أحد يعتقد أنه سيكون بمنجى عن الخطر القادم الذي يتربص باليمن.. وقالنا الله شر هذا الحمق وما ينتج عنه من شرور...!

ترقية حكومة باسندوة

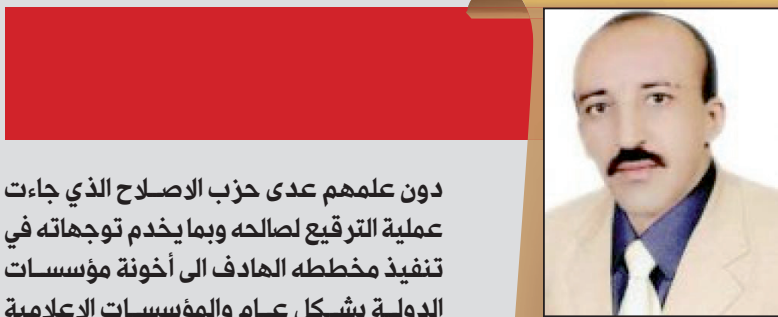
في تحقيق ذلك بسبب عجز رئيسها الذي لا حول له ولا قوة ولا يمتلك من الأمر شيئاً ولا يدرى عما يجري في البلاد كما قال ذلك هو بنفسه .

كنا نتوقع أن ينتصر الرئيس هادي للمواطنين فيقبل هذه الحكومة ويكلف من هو جدير بتحمل المسئولية في هذه المرحلة التاريخية المهمة والعصيبة بتشكيل حكومة جديدة خصوصاً بعد أن رفع اليه البرلمان في الثاني من يونيو الجاري مذكرة

موقعة من جميع رؤساء الكتل البرلمانية تضمنت طلب تغيير الحكومة لعجزها عن أداء مهامها ولكن التعديل الحكومي لم يكن ملبياً لمطالب غالبية الشعب اليمني فكان عبارة عن ترقيع ليس إلا، والترقيع في الثوب المهترى لا يجدي ولذلك فقد كان للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف المشاركين موقفاً وتحفظاً كما كان للحزب المشارك - بنصف حقائب الحكومة - والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الناصري موقفاً أيضاً على عملية الترقيع التي تمت

بعد ثلاث سنوات عجاف لحكومة باسندوة كنا نتظمن من الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية أن يسمع آئين الغالبية العظمى من أبناء شعبه وذلك بتحقيق مطالبهم في إعفاء باسندوة من رئاسة الحكومة لعجزه وفشله الذريع في القيام بالمهام المناطة به كرئيس وزراء بكفاءة وإقتدار وتكليف أحد الشخصيات الوطنية المستقلة ممن تتوافر فيهم الكفاءة والنزاهة والقدرة على تحمل المسؤولية الوطنية واتخاذ القرارات الصائبة التي تخدم المصلحة العامة في الوقت والأمن المناسبين بعيداً عن التدخلات الحزبية من مراكز النفوذ.

لقد فشل باسندوة من القيام بمهامه كرئيس لحكومة الوفاق التي أنيط بها إنجاز عدد من المهام بموجب المبادرة الخليجية الخاصة بمعالجة مسببات الأزمة التي اندلعت مطلع العام 2011م ومن تلك المهام العمل على تحقيق التوافق الوطني وتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وضمان حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد وحماية المدنيين، لكنها فشلت



محمد عبده سفيان

دون علمهم عدى حزب الإصلاح الذي جاءت عملية الترقيع لصالحه وبما يخدم توجهاته في تنفيذ مخططة الهادف إلى أخوة مؤسسات الدولة بشكل عام والمؤسسات الإعلامية الرسمية بشكل خاص، ويتضح ذلك جلياً من خلال تعيين نصر طه وزيراً للإعلام وخطيب ساحة (التغريير) فؤاد الحميري في نائباً له وهو الأمر الذي تسبب في خيبة أمل كبيرة لدى المواطنين بشكل عام والإعلاميين على وجه الخصوص حيث كان يفترض أن منصب نائب الوزير للمؤتمر الشعبي العام أو للحزب الاشتراكي أو للتنظيم الوحدوي الناصري أمانة يكون الوزير والنائب من حزب واحد وذلك يعني تنفيذ مخطط أخوة وزارة الإعلام وجميع المؤسسات الإعلامية التابعة لها (القنوات الفضائية-الإذاعات الرئيسية والمحلية- المؤسسات الصحفية).. يعني أن الإخوان في مصر وسوريا وليبيا وتونس يعطفون وفي بلادنا يفرشون.